

# إعراب الفعل المضارع و بناؤه بين النحاة القدماء و المحدثين

( رؤية أخرى )

د. عبد الكريم مصباح أحمد البهله \*

مثلما اتفق النحاة جميعاً على بناء الفعل الماضي ، وفعل الأمر ، اتفقوا أيضاً على أن الفعل المضارع معرب . و لكنهم اختلفوا في علة إعرابه ، فذهب البصريون و على رأسهم سيبويه إلى القول إنه أعرب ؛ لأنه ضارع الاسم في قبوله لام الابتداء ، إذ يقال : إن زيداً ليفعل كما يقال : إن زيداً لفاعل ، و لاتفاقهما في المعنى أيضاً فإن معنى (فاعل) و (يفعل) واحد <sup>(1)</sup> . وقد جمع ابن الأبناري أوجه الشبه بينهما فأوصلها إلى خمسة أوجه هي : <sup>(2)</sup>

- 1- أن الفعل المضارع يكون شائعاً - أي يصلح للحال و الاستقبال - فيتخصص بالاستقبال إذا دخلت عليه السين ، أو سوف . فهو كالاسم النكرة ، الذي يكون شائعاً فيتخصص بالتعريف .
- 2- أنه يقبل لام الابتداء ، كما يقبلها الاسم ، إذ يقال : إن زيداً ليفعل ، كما يقال إن زيداً لفاعل .
- 3- أنه يشترك في الدلالة على الحال و الاستقبال ، فهو بذلك يشبه الأسماء التي يكون لها أكثر من معنى ، و يقصد (المشترك اللفظي) .
- 4- أنه قد يقع صفة ، كما يقع الاسم صفة ، إذ يقال : مررت برجلٍ يقرأ ، كما يقال : مررت برجلٍ قارئٍ .

\* رئيس قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة دمار .

5- أنه موازن لاسم الفاعل في حركاته وسكناته .

أما الكوفيون فقد أورد ابن الأنباري رأيهم في علة إعرابه ، وهو تعاور المعاني المختلفة عليه ، و ذكر أن المعاني التي يقصدونها ، هي دلالاته على الحال و الاستقبال ، و الأوقات الطويلة ، التي يقصدون بها الزمن المستقبل المستطيل مع الدهر . و قد رد هذا الرأي على الرغم من وجاهته ، و أيد رأي البصريين على الرغم من تعسفه في هذه القضية<sup>(3)</sup> .

و ما يهمننا من ذلك هو اتفاق الفريقين على أن الفعل المضارع يدل على الحال و الاستقبال . و مما لا شك فيه أن المعاني الزمانية بحاجة إلى علامة تحدها ، عند انعدام القرائن اللفظية و العقلية الدالة بوضوح على المعنى الزمني المراد ؛ لتصح العلة التي أجمع عليها الفريقان في إعراب الأسماء ، و هي تعاور المعاني المختلفة عليها<sup>(4)</sup> . أما المحدثون فممنهم من أغفل الحديث عن هذا الموضوع كلياً<sup>(5)</sup> . و منهم من أشار إليه و لم يبد رأيه ، مركزاً على جوانب أخرى تتعلق بالفعل المضارع ، كالقرائن اللفظية التي تحدد دلالاته الزمانية ، في الماضي ، و الاستقبال ، و عوامل جزمه و نصبه ، و غير ذلك<sup>(6)</sup> .

و منهم من خالف إجماع النحاة على إعراب الفعل المضارع ، و عدّه مبنياً ، معللاً اختلاف الحركات الإعرابية في أواخر الفعل المضارع بتحديد زمن الفعل و تخصيصه ، فهو لا يعد تحديد زمن الفعل و تخصيصه من المعاني الإعرابية ، إذ قال : { } أغلب الظن أن اختلاف أواخر الأفعال المضارعة غير الملحقة بنون التوكيد ، أو نون النسوة ، أو المسبوقة بأدوات الشرط .... لا يعنى إعرابه ؛ لأن هذه الأوجه المختلفة إنما جاءت لتشير إلى معانٍ غير إعرابية ، تعاقبت عليه ، و تعاقب الحركات على آخر الفعل المضارع كتعاقبها على آخر الفعل الماضي ، فإنه يفتح آخره ، نحو : كتب ، و يضم ، نحو : كتبوا ، و يسكن ، نحو : كتبت ، و لم يقل أحد من النحاة إنه معرب<sup>(7)</sup> .

و أرى أن الدكتور مهدي المخزومي - رحمه الله - لم يحالفه الصواب في هذا القول ، فالحركات على أواخر الأفعال المضارعة لا تشابه بأي حال من الأحوال الحركات التي على أواخر الأفعال الماضية ، عند اتصالها بضمائر الرفع المتحركة . فالحركات على أواخر الأفعال المضارعة تنم عن معانٍ زمنية ، فهي كما يقول هو نفسه بعد أن تحدث

عن اختلاف حركات أواخر الفعل المضارع : { } وإنما كان ذلك كله من أجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه { }<sup>(8)</sup> .

وقوله هذا يدل على أن للحركة الإعرابية في أواخر الأفعال المضارعة دلالة على تحديد الزمن المراد ، وما دام الزمن قد تحدد بالعلامة الإعرابية ، إذاً فهذه العلامات الإعرابية معانٍ إعرابية ، وليس معانٍ غير إعرابية كما زعم . فالدلالة الزمانية في الأفعال جزء من الدلالة اللغوية ، ولما كان الإعراب أحد محددات المعاني اللغوية في الأسماء ، التي تتعاورها المعاني المختلفة ، فهو كذلك أحد محددات المعاني الزمانية في الأفعال المضارعة ؛ لأنها تدل على أكثر من زمن .

أما مقارنته بين تعدد حركات أواخر الفعل المضارع بتعدد حركات أواخر الفعل الماضي عند اتصاله بالضمائر المتحركة فمقارنة غير موفقة ، وقد رد على نفسه بنفسه ، إذ ذكر أن تعدد حركات أواخر الأفعال المضارعة جاء من أجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه .

فهو يقر بأن لها دلالة ، أما الفعل الماضي فلم يذكر لها أي دلالة .

و أرى أن السكون والضمة ليستا حركتي بناء في الفعل الماضي ، وإنما هما حركتان استدعتهما ضرورة صوتية ، فقد علل النحاة بناء الفعل الماضي على السكون عند اتصاله بضمير رفع متحرك بصعوبة توالي أربع حركات<sup>(9)</sup> . إذ يثقل نطق (كَتَبْتُ) . وعللوا بناءه على الضم عند اتصاله بواو الجماعة بمناسبة الضمة للواو<sup>(10)</sup> . إذاً فالعلتان صوتيتان .

ويبدو أن النحاة لما رأوا ذلك مطرداً ، وكانوا يؤثرون الإيجاز لغرض تعليمي و لاسيما الأوائل منهم قالوا بأن الحركتين علامتا بناء وتابعهم من جاء بعدهم و لعل هذا أيضاً ما جعلهم يقولون ببناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون التوكيد أو نون النسوة . و أرى أنه في هاتين الحالتين معرب ، و ليس مبنياً ، فقد أجمع النحاة القدماء و المحدثون على أن نون التوكيد تخلص الفعل المضارع للمستقبل<sup>(11)</sup> . و أجمعوا أيضاً على أن المضارع المنصوب يدل على المستقبل<sup>(12)</sup> . فلماذا إذن لا نعد فتحة البناء في هذه الحالة فتحة إعراب ؛ لنخلص من خرم قاعدة إعراب الفعل المضارع . أما تسكينه عند اتصاله بنون النسوة فأرى أن السبب معنوي في حالتها الرفع والنصب ، فإذا دل المضارع

الصحيح المتصل بنون النسوة على الحال ، فمن المفترض أن يرفع ، و لكن إذا رفع فقد يحدث لبس ، إذ قد يظن أنه مسند إلى واو الجماعة ، و أن نون النسوة هي نون التوكيد الخفيفة و ذلك في حالة الوقف نحو : لا يفهمُن . أما إذا كان دالاً على المستقبل فمن المفترض أن يكون منصوباً ، و لكن النصب سيحدث لبساً أيضاً ، فقد يظن أنه مسند إلى المفرد المذكور ، و أن نون النسوة نون التوكيد الخفيفة و ذلك في حال الوقف ، نحو : لا يفهمُن . أما إذا كان مجزوماً في هذه الحالة - عند اتصاله بنون النسوة - فيمكن عد السكون علامة الجزم .

و يبدو أن النحاة عندما رأوا ذلك مطرداً قالوا ببناء المضارع في هاتين الحالتين إثارةً منهم للإيجاز ، و عدم الإيغال في التعليل الصوتي و المعنوي .

فمن المنطقي - كما أرى - أن يحكم على الفعل بالبناء أو الإعراب ، قبل إسناده إلى الضمائر ، فإذا كان مبنياً اطرد بناؤه ، و تكون علامة بنائه حركة واحدة ؛ ليصدق تعريف البناء عليه ، فإذا حدث أن تغيرت تلك الحركة ، فيعزل ذلك بضرورة صوتية أو معنوية و ذلك كالفعل الماضي و فعل الأمر ، و لا داعي لذكر تلك الحركة أصلاً عند الإعراب ؛ لأننا ننطق بالفعل بدون الضمير ، نحو : كتبتُ . إذ نقول عند إعرابها : كتبَ فعل ماضٍ مبني على السكون ، و هذا خطأ ؛ لأننا نطقنا الفعل مبنياً على الفتح إذ نزعنا الضمير .

فالسكون إذاً حركة طارئة ، جاءت لضرورة صوتية ؛ و أوضح من ذلك و أبين في تأكيد ذلك ، عندما نعرب فعل الأمر عند اتصاله بألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المؤنثة المخاطبة ، إذ يحرك آخره قبل ألف الاثنين بالفتحة ، نحو اكتبَا ، و ذلك لتناسب الألف . و قبل واو الجماعة بالضممة ، نحو : اكتبوا ؛ لتناسب الواو . و يحرك آخره قبل ياء المخاطبة بالكسرة ، نحو : اكتبي . و المعروف أن الفعل لا يكسر آخره أبداً و لكن الضرورة الصوتية استدعت ذلك في هذه الحالة . فكل حركة في هذه الأفعال جاءت مناسبة للضمير الذي بعدها ، و ليست حركات بناء كما هو رأي جمهور النحاة ؛ لأن الفعل في نحو هذه الحالات يكون مبنياً على حذف النون . كما يقولون .

أما إذا كان الفعل معرباً قبل إسناده إلى الضمائر المتصلة ، أو اتصاله بأي شيء آخر فينبغي أن يبقى معرباً حتى بعد اتصاله بهذه الأشياء ، فإذا لزمته حركة واحدة في كل

حالاته الإعرابية عند اتصاله بضمير أو بشيء آخر، فينبغي أن لا يعد ذلك بناءً، بل ينبغي البحث عن العلة الحقيقية لتلك الحالة. فالفعل المضارع المسند إلى نون النسوة ليس مبنياً، بل جلبت هذه السكون لتفادي لبس معنوي، فضلاً عن تخفيف نطق الفعل وتيسيره. وكذلك الفعل المتصل بنون التوكيد، ليس مبنياً - في رأيي - بل فتحة فتحه إعراب؛ لأن نون التوكيد تخلص الفعل المضارع للمستقبل وحقه في هذه الحالة النصب بإجماع كثير

من النحاة القدماء<sup>(13)</sup>. ويتبنى هذا الرأي ما يمكن أن نسميه الفريق الثالث من المحدثين، الذين يقولون بإعراب الفعل المضارع غير المتصل بنون التوكيد أو بنون النسوة. إذ يرون أن الفعل المضارع إذا دلّ على الماضي فإنه يجزم، وإذا دلّ على الحال فإنه يرفع، وإذا دلّ على المستقبل فإنه ينصب<sup>(14)</sup>.  
وقبل أن أبدي رأيي في هذه القضية هناك بعض التساؤلات التي أغفلها الفريقان - القدماء والمحدثون - وهي على النحو الآتي:

**أولاً:** هناك أفعال مضارعة في أرقى النصوص العربية وأفصحها، وهو القرآن الكريم، قد دلت القرائن اللفظية والعقلية على حصول بعضها في الماضي، وبعضها الآخر سيحصل في المستقبل، وقد جاءت في الحالتين مرفوعة. وذلك كقوله تعالى (وإذا تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه)<sup>(15)</sup>. أي قلت. وقوله جل ثناؤه: (وإذا يمكر بك الذين كفروا ليثبتوك)<sup>(16)</sup>. أي مكر. وقوله سبحانه: (وإذا نجيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب يذبحون أبناءكم)<sup>(17)</sup>. وذلك في الماضي، ونحو ذلك كثير في القرآن الكريم. أما ما ورد دالاً على المستقبل فكقوله تعالى: (يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء)<sup>(18)</sup>. وقوله تبارك وتعالى على لسان عيسى بن مريم يوم القيامة: (أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون)<sup>(19)</sup>. ونحو ذلك كثير. فلماذا لم يجزم ما دلّ على الماضي، وينصب ما دلّ على المستقبل؟

**ثانياً:** من المعروف أن (السين وسوف) يُمحضان الفعل المضارع للمستقبل. فلماذا لم ينصب بعدهما؟ بل يأتي مرفوعاً دائماً، وذلك كقوله جلّ في علاه: (إن الذين كفروا بأياتنا سوف نصليهم نارا)<sup>(20)</sup>. وقوله سبحانه وتعالى: (والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار)<sup>(21)</sup>. ونحو ذلك كثير.

**ثالثاً :** أجمع النحاة على أن أدوات الشرط الجازمة للفعل المضارع تخلصه للمستقبل<sup>(22)</sup>، نحو : إن تجتهد تنجح ، وإن تزرتني أكرمك . فلماذا لم ينصب المضارع بعدها ؟ أو لماذا لم يقولوا إن الفعل يدل على الماضي ، لأنه مجزوم ؟

**رابعاً :** أجمع النحاة على أن أدوات جزم الفعل المضارع غير الشرطية هي : ( لم ، و لمّا ، و لام الأمر ، و لا الناهية ) و المعروف أن ( لام الأمر ) و ( لا الناهية ) تخلصان الفعل المضارع للمستقبل . فكيف يعممون الحكم إذ يقولون إن المضارع إذا جزم دلّ على الزمن الماضي ؟

**خامساً :** وأخيراً : حدد النحاة القدماء و المحدثون عوامل نصب الفعل المضارع بـ ( أن ، و لن ، و كي ، و إذن )<sup>(23)</sup> . ثم وجدوا أفعالاً مضارعة نصبت و لم تسبقها إحدى هذه الأدوات فعملوا ذلك ، إما بالصرف على رأي الكوفيين<sup>(24)</sup> . أو بإضمار ( أن ) بعد بعض أحرف المعاني على رأي البصريين<sup>(25)</sup> . ووجدوا أيضاً أفعالاً مضارعة قد سبقت بهذه الأدوات ، أو بالأحرف التي تضمّر بعدها ( أن ) - كما يقولون - قد رفعت ، فعملوا ذلك إما بدلالة تلك الأفعال على الحال ، أو بعد ( أن ) التي هي عندهم أم الباب ، مخفضة من الثقيلية و قدرّوا لها اسماً هو ضمير الشأن<sup>(26)</sup> .

و لهذا طالت القضية ، و تشعبت ، و تفرعت ، و ظهر الخلاف و التعليل و التأويل ، و التقدير للعوامل الظاهرة و المضمرّة و جوباً و جوازاً . فأصبح من الصعب على المتعلم الإلمام بكل تلك التفاصيل و الاختلافات و التناقضات . و المسألة أبسط من ذلك و أيسر بكثير .

إذ يمكن القول إنطلاقاً من بعض المسلمات التي أجمع عليها النحاة - أن الكلمة إذا تعاقبت على آخرها أكثر من حركة ، تعد معربة - إن الفعل المضارع معرب دائماً ، حتى عند اتصاله بنون النسوة ، أو نون التوكيد ؛ لأن من المسلمات العقلية أن الشيء لا يوصف بالضدين . فالأسماء المعربة لم تبن في أي حالة من حالاتها ، و المبنية لم تعرب في أي حالة من حالاتها ، و هكذا ينبغي أن يطرد الحكم في الأفعال .

أما ملازمة الفتحة للفعل المضارع المتصل بنون التوكيد ، و السكون للمتصل بنون النسوة فقد سبق أن وضحت علة ذلك و لا داعي للإعادة .

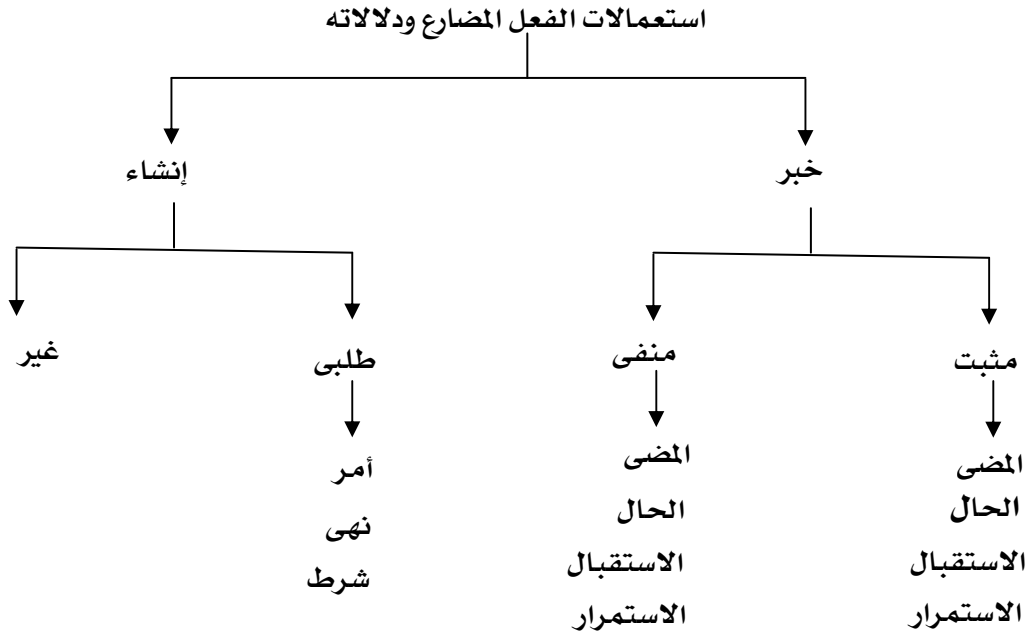
إذا فالفعل المضارع معرب دائماً ، فهو يرفع ، و ينصب ، و يجزم ، و هذه العلامات قد تكون عاملاً من عوامل تحديد الدلالة الزمنية لهذا الفعل . فالعلامة الإعرابية بشكل

عام، ليست المحدد الوحيد للمعنى، بل ثمة محددات أخرى تعمل على إيضاح المعنى وبيانه<sup>(27)</sup>.

فقرينة الرتبة التي يقتضيها التركيب النحوي، توضح الفاعل من المفعول في نحو قولنا: سأل عيسى موسى. وشكر أخي صديقي، والقرينة العقلية توضح ذلك أيضاً في نحو قولنا: أكل الكمثرى أخي، وأظهر اليوم الخفايا صديقي. وغير ذلك كثير. إذ لولا القرائن المختلفة لما ظهرت دلالات الأسماء المبنية، والأسماء المعربة بحركات مقدرة.

وبناءً على ذلك يمكن القول إن القرائن التي قد ترافق الفعل المضارع في الكلام، و تحدد زمانه تغنى عن الحركة التي تحدد ذلك الزمن، فيبقى متحركاً بحركته الأصلية. و حركته الأصلية بلا شك هي علامة الرفع؛ لأنه يدل أصلاً على الحال، و في هذه الحالة كما يقرر النحاة يكون مرفوعاً.

و يمكن تقسيم علامات إعراب الفعل المضارع بناءً على دلالاته واستعمالاته المختلفة. و تلك الدلالات والاستعمالات يمكن توضيحها من خلال التقسيم الآتي:



ويحدد نوع الإعراب الخاص بكل استعمال على النحو الآتي:

1. الجزم: وذلك إذا كان إنشاءً طلبياً، أو شرطاً، أو ماضياً منفياً.

2. النصب: ويكون للمضارع إذا دلّ على المستقبل المنفي، أو المثبت دون وجود قرينة لفظية أو عقلية قوية توضح استقباله.

3. الرفع: ويرفع الفعل المضارع فيما سوى ذلك. أي في الحالات الآتية:

أ. إذا دلّ على الماضي المثبت

ب. إذا دلّ على الحال سواء أكان مثبتاً أم منفيّاً.

ج. إذا دلّ على المستقبل مع وجود قرينة لفظية أو عقلية توضح استقباله، لأن

القرينة القوية تغنى عن النصب.

د. إذا كان إنشاءً غير طلبي.

وظالما أن المتكلم هو الفاعل الحقيقي المؤثر في اختيار العلامات الإعرابية، التي تساعد في توضيح المعاني التي يريد نقلها، كما صرح بذلك ابن جني<sup>(28)</sup>، وأشار سيبويه قبله إلى ذلك، فينبغي ألاّ يعتد بالعوامل، التي تلازمت مع ظهور بعض الحركات في أواخر الكلمات.

وقد ذكرت - سابقاً - أن هذا التلازم غير مطرد. وسأوضح ذلك، مركزاً على ما يخص الفعل المضارع أثناء الحديث عن حالات إعرابه المذكورة سابقاً، وذلك على النحو الآتي:

### أولاً الجزم:

يكون الفعل المضارع مجزوماً إذا أُريد به القطع بعدم حصوله، وهذا لا يكون إلاّ في الماضي؛ لأنه لا يمكن القطع بعدم حصول الفعل المضارع في الحال، أو الاستقبال، إلاّ إذا كان ذلك القطع صادراً من الله سبحانه وتعالى، وقد توجد قرينة لفظية أو عقلية تدلّ على القطع المؤبد بعدم حصوله، وذلك كقوله تعالى: ((قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد))<sup>(30)</sup>. ويجزم أيضاً إذا تعلق حصوله في المستقبل، بقرينة من القرائن اللفظية أو العقلية، أي عندما لا يمكن الجزم بحصوله أو عدم حصوله، وذلك، نحو: ليفعل. أو، لا تفعل، فإن حصول الفعل هنا متعلق باستجابة المأمور به، أو المنهي عنه. وكذلك الحال في أسلوب الشرط، نحو: إن ترزني أزرك. فإن الجواب معلق بحصول الشرط. قال الدكتور أحمد الجواري: ((و الشرط صيغة فعلية مستقلة تخالف باقي الصيغ في مدلول الفعل، وهو الحدث والزمّن؛ لأن الفعل في جملة الشرط



معلق حدوثه أو وقوعه ، فهو إذن ليس تام الدلالة فصي قولك (إن تذهب أذهب) ذهابك تعلق على ذهاب المخاطب ، فأنت لم يقع منك الذهاب ، والمخاطب كذلك ، لم يقع منه ذلك ، وإنما علقت ذهابك على ذهابه بأداة الشرط ((<sup>31</sup>)). وإذا كان التعلق هنا قد حصل بأداة الشرط فإن التعلق قد حصل بعد (لام الأمر) و (لا الناهية) باستجابة المأمور ، والمنهي .

و أرى أن هذا ما جعلهم أيضاً يبنون فعل الأمر على ما يجزم به مضارعه . و الجزم بالسكون أو بالحذف يدل على الوقف و القطع ، و قد يكون علة معنوية لجزم الفعل المضارع ؛ لأن الأمر أو الناهي عندما يسكن آخر الفعل أو يحذف منه يريد الإيعاز إلى المأمور أو المنهي بالقطع فيما أمر به أو نهى عنه . و هذه العلة إن صحت تضاف إلى علة التعلق و لا تستقل بنفسها .

### ثانياً : النصب :

يرى كثير من النحاة القدماء و المحدثين أن الفعل المضارع إذا دل على الاستقبال فإنه ينصب . و قد سبق أن ذكرت أن الفعل المضارع قد ورد كثيراً في عدد من النصوص و أولها القرآن الكريم مرفوعاً ، وهو دالٌّ على المستقبل بحكم القرائن اللفظية و العقلية المرافقة له ، حتى عندما تتقدم عليه الأدوات التي عدّها النحاة ناصبة له .

و لذلك أرى أن الفعل المضارع ينصب عندما يراد به المستقبل و لا توجد قرينة لفظية أو عقلية قوية تدل على استقباله ، فيكون النصب علامة على ذلك . سواءً أكانت أداة النصب - كما ذكر النحاة - موجودة ، أم غير موجودة . و الذي يقرر الدلالة الزمنية المرادة هو المتكلم نفسه ، كما يقرر ذلك أئمة النحو أنفسهم ، قال سيبويه : ((و تقول إذا حدثت بالحديث (إذن أظنُّه فاعلاً) و (إذن أخالُك كاذباً) و ذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حالة ظن و خيلة فخرجت من باب (أن) و (كي).... و لو قلت : (إذن أظنُّك) تريد أن تخبره أن ظنك سيقع لنصبت))<sup>(32)</sup> . و قال الفراء عند تفسيره لقوله تعالى : ((آيتك أن لا تكلمُ الناس)) ((إذا أردت الاستقبال المحض نصبت (تكلمُ) و جعلت (لا) على غير معنى ليس ، و إذا أردت : آيتك أنك على هذه الحال ثلاثة أيام ، رفعت فقلت : أن لا تكلمُ الناس))<sup>(33)</sup> . و قد ذكر ابن عقيل أن الفعل المضارع بعد حتى ينصب بـ (أن) المضمر إذا أريد به المستقبل ، فيقال : (سرت حتى أدخلَ البلد) ، أما إذا كان حالاً ،

أو مؤولاً بالحال ، فإن رفعه واجب ، فيقال : (سرت حتى أدخل البلد) ، إذا قلته وأنت داخل ، وكذلك إن كان الدخول قد وقع ، وقصدت به حكاية تلك الحال ، نحو : (كنت سرت حتى أدخلها) (34) .

وقد صرح الرضي بأن المتكلم هو الذي يحدد الدلالة المرادة ، ويختار لتلك الدلالة العلامة التي تدل عليها ، إذ قال عند حديثه عن (حتى) : ((إذا أردنا أن نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب ؟ قلنا ذاك إلى قصد المتكلم ، فإن الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد (حتى) إما في حال الإخبار ، أو في الزمن المتقدم عليه ، على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع .... وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد (حتى) سيحصل بعد زمان الإخبار وجب النصب )) (35) .

فإذا كان الفعل المضارع قد رفع ، وقد تقدمت عليه أدوات النصب - كما يذكر النحاة - وخرَّج ذلك بإرادة المتكلم الحال وليس الاستقبال ، ومعنى ذلك أن المعنى هو الذي حدد العلامة التي تدل عليه . فأرى أن المعنى هو الذي حدد العلامة في الأفعال التي جاءت منصوبة ، و لم تتقدم عليها تلك العوامل ، ولا أرى ما يدعو إلى تقدير (أن) المضمرة بعد بعض أحرف المعاني - كما يقول النحاة - ثم إنه قد وردت أفعال منصوبة من دون وجود عوامل النصب ، ولا حتى الأحرف الدالة على إضمار (أن) بعدها . فقد ذكر ابن عقيل قولهم : (مره يحضرها) و (خذ اللص قبل يأخذك) وقول الشاعر (36) :

ألا أيُّ هذا الزاجري أحضر الوغى      وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

في رواية من نصب (أحضر) (37) . وعد ذلك شاذاً . على الرغم من أن ابن مالك قد

صرح بقبول ذلك مشروطاً صحة الرواية إذ قال :

و شدَّ حذفُ (أن) ونصبُ في سوى      ما مرَّ فاقبل منه ما عدلُ روى (38)

و نلاحظ أن دلالة الأفعال السابقة على المستقبل واضحة لمجيئها بعد الأمر و النداء ، وقد نصبت لذلك على الرغم من عدم وجود العامل الذي يعده النحاة ناصباً لها .

و أرى أن الأحرف التي قدر النحاة بعدها (أن) و ما اشترطوه فيها ، أو في بعضها ما هي إلا دلالات و إشارات على الوجهة المستقبلية للفعل المضارع بعدها . فمثلاً يشترط النحاة في الفاء التي تضمير بعدها (أن) أن تسبق بنفي محض ، أو طلب (39) ، فالنفي

كقوله تعالى ( لا يقضى عليهم فيموتوا )<sup>(40)</sup> . فالنفي حاصل للحال ، ولا شك أن جوابه مستقبل بالنسبة له . والنهي كقوله تبارك وتعالى : ( لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي )<sup>(41)</sup> . فالنهي يدل - كما ذكرت سابقاً - على المستقبل بالنسبة لزمن التكلم ، ولا شك أن جوابه أيضاً سيكون مستقبلاً ، وهكذا سائر الشروط الأخرى .

و خلاصة القول في هذه الحالة أن الفعل المضارع إذا أُريد به المستقبل ولم تصحبه قرينة لفظية أو عقلية قوية تدل على استقباله فإنه ينصب ، سواء أسبق بأداة نصب أم لم يسبق . ويكون نصبه دليلاً على إرادته في المستقبل .

أما إذا وجدت القرينة التي تحدد استقباله ، فلا ضرورة لنصبه ، ومن تلك القرائن اللفظية (السين ، و سوف) وذلك نحو قوله سبحانه : ((و سوف ينبئهم الله بما كانوا يصنعون))<sup>(42)</sup> . وقوله جل في علاه : ((سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبراً))<sup>(43)</sup> . وغير ذلك كثير ، إذ لم يرد منصوباً بعد هذين الحرفين مطلقاً ، وهما يمحضانه للمستقبل . ومثال القرائن العقلية ، قوله سبحانه وتعالى على لسان عيسى بن مريم عليه و على نبينا السلام : ((أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ))<sup>(44)</sup> . وقوله سبحانه : ((يعذب من يشاء و يغفر لمن يشاء ))<sup>(45)</sup> .

### ثالثاً الرفع :

يفهم من كلام النحاة أن الرفع هو الحالة الأصلية للفعل المضارع ؛ لأنه في أصل وضعه موضوعاً للدلالة على الحال ، وهو إذا دلّ على الحال ، فإنه يكون مرفوعاً ، حتى إن تقدمت عليه أدوات النصب التي ذكرها النحاة ، كما رأينا ذلك سابقاً . ويبقى مرفوعاً أيضاً إذا دلّ على ماضٍ مثبت ، نحو قوله تقدست أسماؤه : ((و إذ تقول للذي أنعم الله عليه و أنعمت عليه ))<sup>(46)</sup> . وقوله تبارك وتعالى : ((و إذ يمكربك الذين كفروا ليثبتوك ))<sup>(47)</sup> . وكأنه حكاية حال ماضية . ويرفع أيضاً إذا دل على المستقبل عندما توجد قرينة قوية توضح ذلك و قد سبق توضيح ذلك عند الحديث عن نصبه . ويرفع أيضاً إذا دلّ على الاستمرار .

و مما تجدر الإشارة إليه أن الفعل المضارع قد يدل على الاستمرار ، و لم يشر النحاة إلى هذه الدلالة ، بل ذكروا أن اسم الفاعل يدل على الدوام ، ووصفه الكوفيون بالفعل الدائم . و تابعهم في ذلك بعض المحدثين .<sup>(48)</sup>

و أرى أن الفعل المضارع يدل على الاستمرار ، و السياق و القرائن المختلفة هي التي توضح ذلك ، و أرى أن الأمثلة التي ذكرها الدكتور مهدي المخزومي رحمه الله ليدل بها على تفريغ الفعل المضارع من الدلالة الزمنية - صالحة لأن تكون شواهد على المضارع المستمر . فقد ذكر أن الفعل المضارع قد يعبر عن حقيقة ثابتة ، نحو : تدور الأرض حول الشمس و يهل الهلال من المغرب ، و الشمس تطلع من المشرق ، أو عن عادة تعودها شخص ، نحو ينام محمد مبكراً ، أو عن تقليد سار عليه مجتمع ، نحو : يضفر البدو شعورهم ، أو عن أن الحدث لا يحدث في زمن خاص ، و لكنه يحدث في كل زمان ، كقولهم : الإنسان يدبر و الله يقدر ، و تقدرون فتضحك الأقدار ، و بالبر يستعبد الحر<sup>(49)</sup> . و غير ذلك فالفعل المضارع في الأمثلة السابقة ، لا يمكن تفريغه من دلالاته الزمانية ؛ لأن الزمن جزء مهم في حد الفعل ، بل هو ما يميزه عن الاسم ، و طالما لا يمكن تحديد زمن الفعل ، لأنه من خلال السياق و القرائن يشمل الماضي و الحال و الاستقبال فلا أرى مانعاً من وصفه بالاستمرار . و لذلك أرى أن الفعل المضارع في الأمثلة السابقة و نحوها يدل على الزمن المستمر . و يمكن القول إن هذا الزمن قد ورد كثيراً في القرآن الكريم ، و لاسيما في الأفعال المسندة إلى لفظ الجلالة تقدست أسماؤه ، نحو قوله : ((و الله يرزق من يشاء بغير حساب))<sup>(50)</sup> و قوله سبحانه : ((يعلم ما يلج في الأرض و ما يخرج منها و ما ينزل من السماء و ما يعرج فيها و هو الرحيم الغفور))<sup>(51)</sup> و قوله سبحانه : ((ذلك بأن الله يولج الليل في النهار و يولج النهار في الليل و أن الله سميع بصير))<sup>(52)</sup> . و قوله تعالى : ((إذ قال إبراهيم ربي الذي يحيي و يميت يخرج الحي من الميت))<sup>(53)</sup> . و غير ذلك كثير . فالفعل المضارع في الآيات الكريمة السابقة ، و أمثالها لا يمكن حده بزمن معين ، فهو يدل على زمن مستمر مستغرقاً الماضي و الحال و الاستقبال .

و بعد هذا الاستعراض الموجز للموضوع يمكن تلخيص النتائج و الآراء الواردة فيه

على النحو الآتي :

**أولاً :** يخالف الباحث الدكتور مهدي المخزومي - رحمه الله - بقوله إن الفعل المضارع مبني ، وانه لا يحمل معاني نحوية . إذ يرى الباحث أن الفعل المضارع معرب موافقاً لجمهور النحاة القدماء و المحدثين . و يرى أن الأزمنة المختلفة التي يدل عليها هي معانٍ نحوية ؛ لأنها تتطلب قرائن لفظية و عقلية ، تدل عليها و لما كانت العلامة الإعرابية

إحدى تلك القرائن اللفظية، التي حددت الوجة الزمنية للفعل المضارع، دُلّ ذلك على أن الدلالة الزمنية هي دلالة نحوية .

**ثانياً :** يرى الباحث أن الفعل المضارع معرب مطلقاً حتى عند اتصاله بنون التوكيد، أو نون النسوة، ففتحته عند اتصاله بنون التوكيد علامة نصبه، لدلالته على المستقبل في هذه الحالة. أما تسكينه عند اتصاله بنون النسوة، فقد اقتضاه درء حدوث لبس معنوي في إسناد الفعل، فضلاً عن التخلص من الثقل الحاصل في النطق في هذه الحالة - كما هو موضح في البحث .

**ثالثاً :** لا يمكن التسليم بتعميم بعض النحاة المحدثين أن الفعل المضارع يجزم إذا دلّ على الماضي، ويرفع إذا دلّ على الحال، وينصب إذا دلّ على الاستقبال . فقد اتضح من خلال البحث أن الفعل المضارع قد يدل على الماضي المثبت أو المنفي، فلا يجزم إلا إذا دل على الماضي المنفي . كذلك قد يدل على المستقبل ويكون مرفوعاً أو مجزوماً .

ولذلك يرى الباحث أن الحركة الإعرابية للفعل لا تحددها الوجة الزمنية فحسب، بل تتكاتف عدة عوامل إلى جانبها، أهمها نوع الاستعمال الذي يرد فيه الفعل، هل هو خبر أم إنشاء . وإذا كان خبراً هل هو مثبت، أم منفي . وإذا كان إنشأً هل هو طلبي أم غير طلبي، وغير ذلك . ثم القرائن اللفظية والعقلية المرافقة للفعل في هذا الاستعمال أو ذلك .

وبناءً على ذلك يمكن تحديد علامات إعراب الفعل المضارع على النحو الآتي :

الجزم : يجزم الفعل المضارع في الحالات الآتية :

أ - إذا دلّ على الماضي المنفي .

ب - إذا كان إنشأً طلبياً (أمرًا، أو نهياً) .

ج - إذا جاء في أسلوب شرط تدل أدواته على المستقبل .

1. النصب : ينصب الفعل المضارع في حالتين

أ. إذا دلّ على المستقبل المنفي، ونفي المستقبل لا يكون إلا بحرف النفي

(لن) .

ب. إذا دلّ على المستقبل من دون وجود قرينة لفظية أو عقلية واضحة تحدد ذلك، ولا يشترط وجود أداة النصب كما وضحت ذلك في أثناء البحث .

2. الرفع : يرفع الفعل المضارع فيما سوى ذلك ويمكن تحديد مواضع الرفع بالآتي:

- أ. إذا دلّ على ماضٍ مثبت . وقد يعلل ذلك بأنه حكاية حال ماضية .
- ب. إذا دلّ على الحال سواء أكان منفيًا أم مثبتًا .
- ج. إذا دلّ على المستقبل بقرينة واضحة كالتسين ، و سوف ، و الظروف الدالة على المستقبل .
- د. إذا دلّ على الاستمرار .
- هـ. إذا كان إنشاءً غير طلبى .

ويمكن وضع قاعدة لإعراب الفعل المضارع أو جزء من ذلك ، إذ يقال : إن الفعل المضارع يجزم إذا قطع بعدم حصوله - وهذا لا يكون إلا في الماضي - أو علق حصوله بشيء ما في المستقبل . وينصب إذا دل على الاستقبال من دون وجود قرينة قوية توضح ذلك . ويرفع فيما سوى ذلك .

### الهوامش

1. ينظر الكتاب ، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط الأولى : 14/1 . والإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفايس ، بيروت ، ط الرابعة ، 1982م : 81 .
2. ينظر : أسرار العربية ، الإمام أبو البركات الأنباري ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، دار الجيل ، بيروت ، ط الأولى 1995م : 47 و الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، دمشق : 549/2 .
3. ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 550/2 .
4. ينظر الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت : 35/1 . وأسرار العربية : 46 . و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين

- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : عبد الرحمن هندواي ، المكتبة التوفيقية ، مصر  
:59/1.
5. ينظر : إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، مصر ، ط الثانية  
1992م . لم يشر المؤلف لإعراب الفعل المضارع في كل الكتاب .
6. ينظر : معاني النحو ، د . فاضل صالح السامرائي ، دار الحكمة للطباعة و النشر ، بغداد ،  
1991م : 343\_314/3.
7. في النحو العربي نقد و توجيه ، د. مهدي المخزومي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط  
الأولى ، 1964م : 133 .
8. نفسه : 134 .
9. ينظر : الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، تحقيق : د.  
عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط الثالثة ، 1408 هـ 1988م ، 1/50 و أوضح  
المسالك إلى ألفية ابن مالك ، جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي  
الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، ط الخامسة ، 1399 هـ 1979م : 36/1.
10. ينظر : أوضح المسالك : 36/1.
11. ينظر : كتاب اللامات ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك  
، دار الفكر ، دمشق ، ط الثانية ، 1405 هـ 1985م : 110/1 . و الخصائص : 83/3.
12. ينظر : اللباب في علل البناء و الإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق :  
عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، ط الأولى ، 1416 هـ ، 1995م : 32/2 .
13. ينظر : الجمل في النحو ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، الطبعة  
الخامسة 1416 هـ 1995م : 184 . و أسرار العربية : 1/289 . و نتائج الفكر في النحو ، أبو  
القاسم السهيلي ، تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر ، الرياض : 120-  
121 .
14. ينظر : مسائل خلافية بين الكساني و الفراء ، أو هكذا يكون التجاوز ، بحث للدكتور . سعيد  
جاسم الزبيدي الكتاب التذكري للمؤتمر الرابع لكلية دار العلوم ، جامعة المينيا ، 2008م ،  
المجلد : 974/3.
15. سورة الأحزاب : 37.
16. سورة الأنفال : 30.
17. سورة البقرة : 49.
18. سورة المائدة : 40.
19. سورة الزمر : 46.

20. سورة النساء :56.
21. سورة النساء :57.
22. ينظر : علل النحو ، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق ، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، السعودية ، ط الأولى ، 1420 هـ 1999 م : 438.
23. ينظر : المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : د. علي بوملحم مكتبة الهلال ، بيروت ، ط الأولى ، 1993 م : 325.
24. ينظر مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق : د. مازن المبارك و محمد على حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، ط السادسة ، 1985 م : 472/1.
25. ينظر : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق : عبد الغني الأقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا ، 1404 هـ 1984 م : 412.
26. ينظر : المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب بيروت : 49/1 . و الأصول في النحو : 237/1.
27. ينظر الخصائص : 35/1.
28. ينظر : الخصائص : 109/1.
29. ينظر : الكتاب : 16/3.
30. سورة الإخلاص : 4-1.
31. نحو الفعل ، أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 1974 م : 49\_48.
32. ينظر : الكتاب : 16/3.
33. معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، ط الثالثة ، 1983 : 231/1. و ينظر : مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسى ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط الثانية ، 1405 هـ : 159/1.
34. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : د. هادي حسن حمودي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط الرابعة ، 1999 م : 192/2\_193.
35. شرح الرضي على الكافية ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط الثانية ، 1996 م : 58/4.
36. ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق : علي الجندي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1953 م : 6.
37. ينظر : شرح ابن عقيل : 199/2.
38. نفسه : 199/2.
39. ينظر : المفصل : 335.



40. سورة فاطر : 36.  
41. سورة طه : 81.  
42. سورة المائدة : 54.  
43. سورة الكهف : 78.  
44. سورة الزمر : 46.  
45. سورة المائدة : 40.  
46. سورة الأحزاب : 37.  
47. سورة الأنفال : 30.  
48. ينظر : الأصول في النحو : 244/2 وفي النحو العربي نقد وتوجيه : 158، ومعاني الأبنية ،  
د. فاضل صالح السامرائي ، منشورات جامعة بغداد ، الطبعة الأولى ، 1981م : 46.  
49. ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : 157.  
50. سورة البقرة : 212.  
51. سورة سبأ : 2.  
52. سورة الحج : 61.  
53. سورة البقرة : 258 .

